فيها معلنين الاضراب احتجاجاً على اقتحام الشرطة الاسرائيلية وحرس الحدود لمكاتب الشركة في منتصف آب (اغسطس) ١٩٨٦ محاولين تنفيذ القرار*.

وفي نهاية العام الماضي (١٩٨٦)، توصلت شركة كهرباء القدس الى اتفاق مع وزارة الطاقة الاسرائيلية، يقضي بتنازل الشركة العربية عن امتيازها في تزويد المستوطنات الاسرائيلية بالطاقة الكهربائية، مقابل تمديد فترة الامتياز عشر سنوات أخرى. وقد تم بحث في الاتفاق في اجتماع عقد في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، بحضور وزير الدفاع، إسحق رابين، حيث أجري البحث في تغيير بنود امتياز الشركة العربية، وفصل المستوطنات اليهودية الواقعة ضمن منطقة امتيازها عن الشبكة التابعة لها، وربطها بشبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية. وتشكل مساحة هذه المستوطنات ٣٠ بالمئة تقريباً من حجم امتياز الشركة العربية، وهي تستهلك أكثر من سبعين بالمئة من الطاقة الكهربائية للشركة. لكن نائب رئيس مجلس ادارة شركة كهرباء القدس، حنا ناصر، نفى ان يكون قد تم التوصل الى اتفاق من هذا النوع مع وزارة الطاقة الاسرائيلية. وقال في تصريح له بهذا الخصوص، ان الشركة تقدمت من وزير الطاقة الاسرائيلية، موشي شاحال، بمطالب عدة، منها تجميد الاجراءات القانونية المتخذة ضد الشركة، وتمديد امتيازها بمضمونه السابق الى حين حل القضية الفلسطينية، والتوقف عن انارة المستوطنات، وتخفيف تعرفة شراء الكهرباء من الشركة القطرية بنسبة ٣٠ بالمئة، والاحتفاظ بمحطة التوليد في شعفاط، وشطب ديون الشركة وتعويضها بمبلغ ١٢ مليون دولار. ولم تقنع توضيحات ناصر نقابة عمال وموظفي الشركة، التي أعلنت معارضتها للاتفاق واتهمت مجلس ادارة شركة الكهرباء بالاستعداد للتفريط بحقوق الشركة على مناطق امتيازها**.

وفي المرحلة التالية، التي سبقت قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي (١٩٨٧/٨/٩)، واصلت سلطات الاحتلال ضغوطاتها على شركة كهرباء القدس، التي بدت «عارية» أمام هذه الضغوطات، وبدأت كل المؤشرات تتجه نحو اصرار السلطات الاسرائيلية على النيل من امتياز الشركة كمقدمة للاستيلاء عليها نهائياً في مرحلة لاحقة، وقد عبَّر وزير الطاقة الاسرائيلي موشي شاحال عن هذا التوجه بقوله: «ان بقاء شكل الامتياز السابق للشركة [العربية] أضحى أمراً مستحيلاً، لأن الشركة استعملت المازوت في توليد الكهرباء، الأمر الذي سبب خسائر قدرت بـ ٣,٥ ـ ٤ ملايين دولار سنوياً، وهذا يعني إفلاس الشركة، مع العلم أن قيمة الديون المتراكمة عليها، حالياً، بلغت ٣٧ مليون شيكل، وان ٩٥ بالمئة من هذه الديون، هي لشركة الكهرباء الاسرائيلية؛ وفي مثل هذه الظروف، لا يوجد مبرر لبقاء الشركة العربية، وهي ليست مشروعاً لتوليد الطاقة، وانما وكيل لاستيفاء فواتير الكهرباء التي تزودها بها شركة أخرى. [كما ان] الخسائر الاخرى أوصدت الأبواب [في وجه] كل من حاول الدفاع عن تمديد فترة امتياز الشركة (مقابلة مع وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحال، **البيادر السياسي**، القدس، العدد ٢٦٥، ١٩٨٧/٨/٢٢).

قرار وتنسيق

أثار قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي، في ١٩٨٧/٨/٩، بتقليص امتياز شركة كهرباء القدس، مقابل تمديده مدة عشر سنوات أخرى، استياء ادارة وعمال وموظفي الشركة؛ فوصفه مدير عام الشركة، منذر ابو السعود، بأنه «اعتداء على امتياز الشركة»، وقال: «ان موقف الشركة الذي تقرر في مجلس الادارة يرفض أي قرار يشكل تعدياً على الشركة، أو على امتيازها». وأبدى ابو السعود استعداد الشركة لتأجير المناطق، التي تريد اسرائيل سلخها من الامتياز، شريطة الا يتم مس الامتياز، وان يتم التأجير في اطار حقوق الشركة على هذه المناطق. ونوّه ابو السعود الى ان منع اسرائيل الشركة من شراء مولدات جديدة وتشغيلها كان وراء المأزق الراهن الذي تعاني منه (**الفجر**، ١٩٨٧/٨/١٠). أما عمال وموظفو الشركة، فقد أعلنوا الاضراب عن العمل بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٠، في حين أعلنت نقابتهم، في بيان

*راجع **شؤون فلسطينية**، العدد ١٦٦ ـ ١٦٧، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٨٧، ص ١٥١ ـ ١٥٢.
**المصدر نفسه.